

محددات الادخار العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2012)

طالبة الدكتوراه/ بالعجين خالدية

أ.د/ زائري بلقاسم

جامعة وهران2

المخلص :

Abstract :

This Article reviews the recent literature on the determinants of saving in the household sector. Its saving behaviour is determined by a complex of economic, social, demographic and cultural factors. Their determination is of utmost importance for the foundation of the policies aimed at stimulating household savings. Based on this theoretical background, this paper investigates the determinants of household saving behavior in Algeria and the factors that influence the current declines experienced in household saving during the period 1970 to 2012. Furthermore, the paper uses modern cointegration technique (ARDL Approach) to examine the impact on saving rate of economic growth, inflation rate, age dependency, interest rate, life expectancy at birth, and Percentage of rural population in total population. The results show that interest rate, inflation rate, and life expectancy at birth have a significant negative effects on household saving; while economic growth, The percentage of rural population, and The dependency ratio do not significantly influence the inclination towards saving in the long run.

Key word: Saving, Household Savings, Algeria, The determinants of saving

تهدف ورقة بحثنا هذه إلى بيان أهمية مدخرات القطاع العائلي بالإضافة إلى معرفة محدّدات الإدخار التي تؤثر على المدخرات لدى العائلات الجزائرية وأسباب إنخفاضها ونقص تعبئتها خلال الفترة (1970-2012) وذلك كون الادخار قد حضي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ولدراسة وفهم موضوع الإدخار فقد تم إتباع منهجين، المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الإدخار نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية بالغة على المستوى المحلي، وارتباطه بعدة متغيرات أخرى كالاستهلاك والاستثمار، المستوى العام للأسعار ومؤشرات اقتصادية أخرى، إضافة إلى ما يتطلبه من خطط واستراتيجيات لتتميمه على مستوى قطاع الأعمال، القطاع الحكومي والأهم قطاع العائلات. والمنهج التحليلي الذي يتمثل في تحليل المعطيات والإحصائيات المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها على مجموعة من المحددات لمعرفة آثار هذه المحددات على إدخار قطاع العائلات في الجزائر، والهدف من ذلك التوصل إلى معرفة ما هي العوامل والمحددات التي تؤثر بشكل كبير ومباشر على الإدخار العائلي في الجزائر وسبب ضعف الإدخار ونقص الثقافة الإدخارية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الادخار، الادخار العائلي، الجزائر، محدّدات الإدخار العائلي، الدراسات حول الإدخار.

مقدمة

إن التطور السريع لوظائف الدولة و واجباتها نحو المجتمع جعلها تركز إهتمامها حول تنمية الفرد إقتصاديا، ومن هذا المنظور لمست أهمية الإدخار كحتمية لا بد منها لدفع عجلة تحقيق الرفاه الإقتصادي. ولاشك أن الإدخار كظاهرة إقتصادية و إجتماعية ونفسية وثقافية، أصبحت تحظى أهمية كبرى عند علماء الإقتصاد و الإجتماع كما أنه أيضا ظاهرة أساسية في حياة الأفراد، لمساهمتها في تحقيق أعلى مستوى رفاهية و إستقرار للفرد والمجتمع ككل، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى تبني سياسات من شأنها تحسين ظروف الأسر وتشجيعها إلى الإدخار على غرار باقي الأعوان الاقتصادية الأخرى، و ذلك كون المدخرات أصبحت أحد المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات.

و تعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية فقد ارجع الاقتصادي (نيركسه) الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي. كما يجمع الكثير من الاقتصاديين و الدول على أن الادخار ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي لأي دولة ، وتمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من آثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها.

ولذا فإن المدخرات المحلية تعد أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول ، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية تحقيق معدل ادخار مرتفع كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي ، وأكدت دور وأهمية تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار المحلي لتمويل التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية خصوصاً إذا كان البديل هو الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات، وكما نعلم من خلال الفكر الاقتصادي بأن التوازن بين الادخار والاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

توجد العديد من المحددات و العوامل التي تؤثر على مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بإعتبار هذه الأخيرة دعامة الإستثمار و الركيزة الأساسية لتحقيق و تمويل التنمية الإقتصادية في البلاد. إن العائلات الجزائرية تتوفر على موارد مالية هامة، ولكن جزء كبير منها غير مستغل وهو موجه نحو استثمارات أخرى، ودليل ذلك قيم الاكتناز المعتمدة لدى العائلات الجزائرية.

و على هذا الأساس يمكن تلخيص إشكالية البحث التي تتمثل في:

ما هي محددات الادخار؟ وما مدى تأثيرها في القرار الادخاري للقطاع العائلي في الجزائر؟

والهدف من دراستنا لموضوع الادخار تتمثل في محاولة التعرف على ماهية الادخار بشكل عام و أشكاله و الادخار العائلي بشكل خاص، إضافة إلى معرفة كل جوانب الادخار العائلي و تحليلها ثم محاولة إسقاطه على الجزائر.

1. الإطار النظري للادخار

1.1. الإطار المفاهيمي للادخار و الادخار العائلي

الادخار هو الجزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك و الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية و الحسابات لأجل،...) و الادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء الأثاث، الخ... كما يرتبط الادخار أيضا بالعديد من المعاني نجملها فيما يلي: ⁽¹⁾

- إن الادخار يرتبط بالتوفير أي بالإكثار من المدخرات عن طريق الاستمرار المنظم في اقتطاعها من الدخل مع استثمارها بما ينميها، و بالتالي يحقق مزيد من الإنعاش الاجتماعي للفرد و المجتمع .

- الادخار هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك. فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ⁽²⁾. كما أن الادخار لا يستعمل كله للاستثمار في بعض الأحيان.

- يقصد بالادخار ، ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي أو الدخل القومي الذي لم ينفق على الإستهلاك ، إنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه فعلا ⁽³⁾.

- بالنسبة للكلاسيكيين الادخار هو عملية تضحية بالاستهلاك الحالي، يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي وهو ما يعني أن معدل الفائدة الحقيقي هو ثمن التضحية.

- بالنسبة لكينز فإن الادخار هو عملية الامتناع عن الاستهلاك، كما يعتقد بأن الادخار هو جزء من الدخل غير موجه للاستهلاك.

و الادخار العائلي يعتبر من أهم المفاهيم الاقتصادية التي تناولها الفكر الاقتصادي. حيث أن مدخرات القطاع العائلي هو الفرق بين الدخل المتاح (الدخل بعد تسديد الضرائب) و بين الإنفاق على وجه الإستهلاك المختلفة ⁽⁴⁾.

كما أن للادخار أنواع كثيرة تتنوع من حيث اختلاف النظرة إليه و هي:

- أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر: و ينقسم إلى: الادخار الفردي، إدار الشركات، الادخار الحكومي.

- أنواع الادخار من حيث طبيعة المدخرات: تنقسم إلى نوعين الادخار الاختياري و الادخار الإجباري حيث يتكون الادخار الاختياري بدوره من مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع

الأعمال الخاص و الودائع الآجلة بالبنوك. أما الإدخار الإجباري، فيتكون من فائض الميزانية العامة و فائض قطاع الأعمال العام (الفائض الإقتصادي المخطط).

أما أهمية الإدخار فتتمثل في⁽⁵⁾:

تحسين مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية، المساهمة في التنمية الاجتماعية وترشيد الاستهلاك إضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للفرد والمجتمع أفضل مثال لذلك اليابان، فقد اشتهرت اليابان و لمدة طويلة بأنها صاحبة أعلى معدلات الادخار بين البلدان الصناعية حيث أن اليابانيون يعرفون بميولهم الكبير للإدخار، فهم يدخرون حوالي 30% من دخلهم الشهري⁽⁶⁾. فقد كان بوسع الأسر اليابانية أن تزيد من استهلاكها بسرعة و تضيف في الوقت نفسه مبالغ كبيرة إلى مدخراتها. في حين أن 75 % من الأسر العربية لا تكاد تتدخر شيئاً من مداخيلها الشهرية⁽⁷⁾.

و حسب دراسة قامت بها SMG Insight/YouGov عام 2015 فإن 54% من الفرنسيون يدخرون حوالي 50 أورو شهرياً كحد أقصى⁽⁸⁾. و حسب نفس الدراسة فإن 11.4 مليون فرنسي (حوالي ربعهم) لا يدخرون سوى 10 أورو شهرياً. كما و قد كانت العائلات الأمريكية تتدخر خلال الفترة (1960 - 1985) حوالي 9 % من دخلهم الصافي، حيث تراوح معدل الإدخار في تلك الفترة ما بين 7 إلى 11 %. لكن في الفترة ما بعد 1985 و حتى عام 2007 إنخفض معدل الإدخار إلى 2 % في الولايات المتحدة و قد عاد ذلك إلى إرتفاع البورصة و السوق العقاري الذي أغنى جيوب العائلات، الذين خفضوا إدخارهم الموجه لتقاعدهم و أصبحوا ينفقون من مدخراتهم و أفضل برهان على ذلك، أن الأفراد أصبحوا يستعملون بطاقات الإعتماد بكثرة في شراء كل مستلزماتهم و حاجياتهم اليومية.

2.1. الإطار النظري حول الإدخار

هناك العديد من العوامل و المحددات التي تفسر سلوك الأفراد، اتجاهاتهم و دوافعهم من أجل اتخاذ قراراتهم الإدخارية، فبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر على قرار الإدخار، هناك محددات أخرى، تتمثل هذه المحددات في:

- الدخل المتاح:

بما أن الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الإستهلاك تحدد في نفس الوقت الإدخار، وعلى هذا فإن كينز اعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الإدخار والإستهلاك عكسالتقليدين الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة وإعتبروها المتغير المستقل الوحيد المحدد لمتغيرات الإدخار.

- معدلات الفائدة والتضخم

إن لمعدلات الفائدة أهمية كبيرة في عيون المدخرين، وذلك لطابعها الذي يحمل في طياته

المخاطرة والمغامرة، إذ أن وجود معدلات مرتفعة هو عامل محفز على الادخار، كما أن إلغاء المعدلات القصوى للفائدة أو انخفاضها يشجع على تدفق الادخار نحو الخارج.

- عمل النظام المالي والمصرفي

يكتسب الجهاز المالي والمصرفي أهمية بالغة في الاقتصاد، حيث يقوم بمختلف النشاطات المالية التي تسمح بتنشيط الحياة الاقتصادية، كقبول ودائع الأفراد وتشجيع الادخار، وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات⁽⁹⁾

الجدول رقم (1): تطور إيدار العائلات خلال الفترة (2006-2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
إدخار العائلات (مليار دج)	1063,49	1280	1491	1660,5	2085
تطور الإدخار %	19,5	20,36	16,47	11,37	25,5

المصدر: ONS: منشورات الحسابات الإقتصادية، 2010، ص: 69.

- والموارد المالية الأخرى

إن العائلات الجزائرية وعن طريق سلوكياتها اللاعقلانية ولأسباب اجتماعية واقتصادية ودينية تحتفظ بموارد هامة غير مستثمرة، وإنه من أهم أسباب استمرار ظاهرة الاكتناز العوامل التالية:

- عدم توفر المعلومات الكافية عن السوق المالي أنتج رد فعل سلبي للعائلات اتجاه المؤسسات المالية، فعدم رغبة العائلات في كشف رصيدها المالي وجهلها للميكانيزمات البنكية وانعدام الثقة جعلها تفضل الاحتفاظ بجزء كبير من مداخيلها على شكل موارد سائلة.
- ندرة فرص الاستثمار على المدى الطويل ولجوء الأفراد إلى الاستثمارات ذات الربح المرتفع والسريع.

- ظهور وتطور السوق اللاشكلي جلب للأفراد موارد معتبرة..

2. الدراسات السابقة حول الإدخار

- الإدخار عند سميث و ريكاردو

يظهر سميث و ريكاردو (أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية)، الإهتمام الواضح بالإدخار واستخدامه المثمر. إن سميث يقدم نموذجاً لزيادة الثروة و في رأيه الإزدهار يقوم على قاعدة التراكم الرأسمالي. فكل إزدهار إقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لابد أن يسبقه الإدخار. يقول سميث في كتاب "ثروة الأمم": « إن رأس المال يزداد

بالإدخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة... والصناعة التي غدت تحقق المزيد من الإدخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الإدخار»، وعلى هذا الأساس « فإن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، أي زيادة توسع الصناعات الحقيقية ثم زيادة كمية العمل المنتج المستخدم، مما يتيح تقسيماً أكبر للعمل الاجتماعي ورفعاً لمستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج الإجمالي وقيّمته وذلك باتجاه تحقيق رفاهية السكان»⁽¹⁰⁾

- الإدخار عند الرأسماليين

لقد إستتج الإقتصاديون المحدثون (الكينزيون) أن عملية الإدخار غير عملية الإستثمار وأن المدخر غير المستثمر، وأن الحوافز على الإدخار غير الحوافز على الإستثمار، وبينوا أن الأموال المدخرة تتعادل مع الأموال المستثمرة، لا عن طريق سعر الفائدة، ولكن عن طريق الدخل الوطني. ويحدث ذلك عند أي مستوى من الدخل الوطني.

- دراسة Baharumshah, Bosworth and Codorow Reich

قبل عقد من الزمن، دارت بحوث Baharumshah, Bosworth and Codorow Reich في 2006 حول تأثير شيخوخة السكان على إدخار و توفير القطاعين العام والخاص قلقا واسع النطاق فيما يخص الندرة المتزايدة للإدخار في الاقتصاد العالمي، مع الضغوط المصاحبة لها و المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. و حسب هؤلاء الإقتصاديين فإن مثل هذا التحول يبدو مستغربا لا سيما من وجهة نظر الولايات المتحدة، حيث ركزت المناقشة العامة على التراجع الحالي للإدخار الخاص وإعادة ظهور عجز كبير في الميزانية. لكن الولايات المتحدة لا تعاني من وفرة المعروض من الادخار.

- دراسات Paul R. Masson, TamimBayoumi, and Hossein Samiei

قام كل من Paul R. Masson, TamimBayoumi, and Hossein Samiei بفحص مجموعة واسعة من المحددات المحتملة لسلوك الادخار الخاص باستخدام بيانات لعينة كبيرة من البلدان الصناعية والنامية. ويتم الحصول على كل من السلاسل الزمنية والتقديرات المقطعية. وتشير النتائج إلى أن هناك تعويض جزئي للإدخار الخاص من التغييرات في الإدخار العام و(للبلدان النامية) في توفير الأجانب، أن التركيبة السكانية والنمو هي محددات هامة من معدلات الادخار الخاصة، وأن أسعار الفائدة ومعدلات التبادل التجاري تكون إيجابية، ولكن آثارها أقل قوة. الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الادخار عند مستويات منخفضة الدخل (بالنسبة للولايات المتحدة) ولكنها تخفضه في مستويات أعلى.

- أعمال أنجوس دايتون:

تركز بحث دايتون على كيفية توزيع المستهلكين إنفاقهم بين السلع المختلفة وكم ينفق أفراد المجتمع

من دخلهم وكم يوفرون. ويرع ديتون في قياس وتحليل مستوى الرفاهية والفقر وأحدث أثراً كبيراً بين زملائه الاقتصاديين.

3. دراسة قياسية حول محددات الإذخار في الجزائر

1.3. لمحة عامة حول الإذخار العائلي في الجزائر

قبل التطرق الى التطورات الحاصلة، يجدر الإشارة الى أن دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي يقتضي الحصول على بيانات فردية. لكن الواقع يشير الى أنه لا يوجد مسح خاص بادخار الأسر، لكن مسح لميزانية الأسر، و الذي يجمع بيانات الإنفاق و الدخل المتاح للأسر، هذا ما توضحه بيانات الجدول التالي :

الجدول (3): تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإستهلاك	الإذخار	الدخل المتاح	الميل الحدي للإذخار	الميل المتوسط للإذخار
1970	13 388,50	3 394,10	16 782,60	/	0,2
1971	14 026,50	2 887,60	16 914,10	-3,85	0,17
1972	16 721,80	2 309,50	19 031,30	-0,27	0,12
1973	17 741,10	3 120,30	20 861,40	0,44	0,15
1974	23 924,50	3 806,30	27 730,80	0,1	0,14
1975	29 522,40	4 081,20	33 603,60	0,05	0,12
1976	34 010,50	4 613,60	38 624,10	0,11	0,12
1977	42 646,00	1 923,80	44 569,80	-0,45	0,04
1978	48 793,20	4 197,70	52 990,90	0,27	0,08
1979	56 216,60	9 926,50	66 143,10	0,44	0,15
1980	67 816,50	14 197,10	82 013,60	0,27	0,17
1981	84 570,30	10 691,40	95 261,70	-0,26	0,11
1982	92 648,50	16 503,20	109 151,70	0,42	0,15
1983	103 048,00	21 086,90	124 134,90	0,31	0,17
1984	122 372,50	11 840,40	134 212,90	-0,92	0,09

0,11	0,24	152 642,00	16 218,90	136 423,10	1985
0,13	0,29	174 857,20	22 662,10	152 195,10	1986
0,16	1,6	178 738,70	28 873,00	149 865,70	1987
0,13	0,02	238 802,40	29 926,70	208 875,70	1988
0,11	0,04	289 466,90	32 197,10	257 269,80	1989
0,16	0,34	362 372,20	57 329,90	305 042,30	1990
0,22	0,34	522 454,20	112 404,30	410 049,90	1991
0,22	0,24	691 955,60	153 111,10	538 844,50	1992
0,22	0,24	823 445,50	184 377,90	639 067,60	1993
0,15	-0,26	972 327,60	145 573,10	826 754,50	1994
0,11	-0,02	1 244 536,70	141 454,80	1 103	1995
0,12	0,12	1 491 231,30	171 838,10	1 319	1996
0,12	0,23	1 611 240,80	199 571,30	1 411	1997
0,15	0,39	1 806 789,10	275 286,20	1 531	1998
0,18	0,44	2 003 010,20	360 671,70	1 642	1999
0,2	0,58	2 104 967,30	420 104,50	1 684	2000
0,23	0,49	2 365 714,90	548 437,50	1 817	2001
0,23	0,17	2 531 881,80	576 639,80	1 955	2002
0,24	0,38	2 751 213,90	660 575,90	2 090	2003
0,23	0,15	3 035 676,80	702 458,30	2 333	2004
0,26	0,52	3 404 927,80	894 448,40	2 510	2005
0,29	0,59	3 738 164,10	1 091	2 647	2006
0,33	0,57	4 307 598,20	1 414	2 893	2007
0,33	0,34	4 885 164,90	1 610	3 274	2008
0,34	0,38	5 531 239,80	1 853	3 677	2009
0,34	0,39	6 128 101,50	2 084	4 043	2010

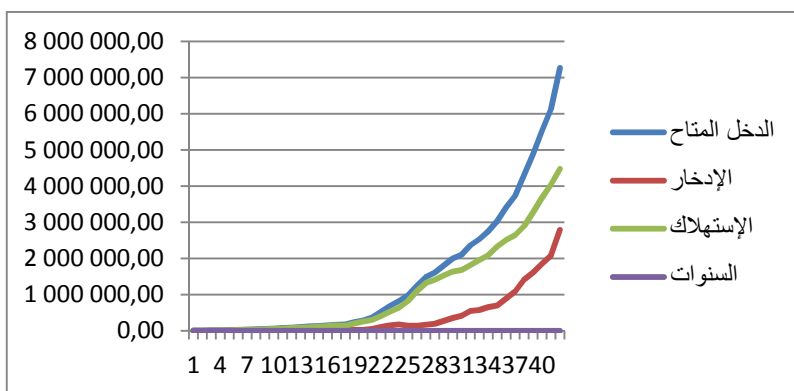
0,38	0,62	7 262 252,30	2	786	4	475	2011
------	------	--------------	---	-----	---	-----	------

Source: CollectionsStatistiquesN166/2011,ONS,Alger,pp70-105&www.ons.dz

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatP>

و الشكل أدناه يبين هذا التطور :

الشكل (1): تطور الإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

إذا تتبعنا تطور الإدخار العائلي في الإقتصاد الجزائري، نلاحظ أنه شهد عدة فترات متباينة:

- **الفترة (1970-1989):** تتميز الإدخار العائلي بالضعف الشديد، و هي الفترة المعروفة بالإقتصاد الموجه، الذي يعكس مدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث سجل معدل متوسط بقدر ب 1222.87 مليون دج للفترة (1970-1989) و هو ما أدى الى انكماش في معدل الإدخار العائلي الذي بلغ نسبة 13 % كمتوسط و هذا تزامن مع فترة انكماش في مستوى الدخل المتاح للأسر، نظرا للظروف الصعبة التي مر بها الإقتصاد و التي تركت آثارها على ادخار الأسر.

- **الفترة (1990-1993):** شهد الإدخار العائلي تطور جد مرتفع في هذه الفترة و ذلك راجع الى تحسن مستوى الدخل المتاح للأسر كما يوضحه الجدول أعلاه. و يمكن تفسير هذا التطور الإيجابي إلى وجود فوارق اجتماعية تمثلت في وجود طبقات غنية و أخرى فقيرة، و تقليص في مستوى الطبقة المتوسطة، الأمر الذي أدى الى تمركز المداخل لدى

الطبقة الغنية و بروز طبقات ثرية تتمتع بنفوذ كبير، و هي الطبقة التي يعتد بها زيادة الإدخار العائلي.

- **الفترة (1994-1995):** على عكس الفترة السابقة، عرفت هذه الفترة معدلات ادخار عائلي سالبة فقد تدهور الإدخار العائلي الى 145.57 مليار دج و 141.45 مليار دج للسنتين 1994 و 1995 على التوالي، و يمكن ارجاع ذلك الى النمو الكبير في الإستهلاك الذي سجل معدل نمو قدر ب 29.37 % و 33.42 % على التوالي و يرجع ذلك الى تحرير الإقتصاد و ما انجز عنه من تحرير لأسعار المواد الغذائية و رفع الدعم عنها بالإضافة الى التضخم الذي أثر على القدرة الشرائية و الإدخار، مع ارتفاع معدلات البطالة و تباطؤ معدبت نمو الدخل المتاح مقارنة بالفترات السابقة.
- **الفترة (1996-2011):** في هذه الفترة أعطى الفرد الجزائري أهمية كبيرة للإدخار حيث سجل معدل الإدخار العائلي من سنة لأخرى، فانتقل من 12 % من الدخل المتاح سنة 1996 و استمر في الارتفاع حتى سجل معدل 38 % عام 2001 ، و قد تحسن الإدخار في هذه الفترة نتيجة استقرار الإقتصاد و تحسن الدخل المتاح بدوره بعد ما كان منخفضا في الفترات السابقة. و هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع نتيجة تراجع مؤشرات التضخم الى مستويات مريحة بالنسبة للإقتصاد الوطني. فقد شهدت هذه الفترة معدلات ادخار عائلي موجبة بلغت في المتوسط حوالي 20.85 %.

2.3. منهجية الدراسة التجريبية

يعتبر تحليل محددات الإدخار ذو أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للسياسات الهادفة لتحفيز مدخرات الأسر كأحد المحددات الحاسمة للرفاهية في البلدان من بينها الجزائر⁽¹¹⁾. لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الرئيسية لمدخرات العائلات في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2012).

3.3. مواصفات النموذج و بياناته

لتقدير العلاقة بين إدخار العائلات و أهم العوامل التي يتم ضبطها من قبل الدراسات التجريبية السابقة حول نفس الموضوع، و النظريات الإقتصادية كنظرية فرضية "دورة الحياة" و فرضية "الدخل الدائم" إضافة إلى نظرية النموذج الكلاسيكي.

- التفسير في قطاع العائلات: سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$HS_t = \alpha + \beta_1.RG_t + \beta_2.RI_t + \beta_3.PPR_t + \beta_4.IR_t + \beta_5.RDE_t + \beta_6.LE_t + \varepsilon_t$$

حيث:

: إدخار العائلات (% من الدخل المتاح) HS

RS: التغير النسبي ل GDP بالأسعار الثابتة

: معدل التضخم R

: نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان PPR

: معدل الفائدة على المدى الطويل IR

: نسبة الإعالة (نسبة السكان البالغين 65 سنة و أكثر إلى السكان البالغين ما بين 15-64)

RDE.(سنة)

: العمر المتوقع عند الولادة LE

المتغير التابع في النموذج هو إجمالي إيداع العائلات (% من الدخل المتاح)، أما إختيار المتغيرات المفسرة نستند إلى الأدبيات الواجب إختيار صحتها. وفقا للدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة، فإن محددات الإيداع تأخذ عدة أبعاد إقتصادية، ديمغرافية و إجتماعية. فيما يخص العوامل الإقتصادية، كشفت الأبحاث حول الإيداع وجود علاقة إرتباط مباشرة بين الإيداع، الدخل و النمو الإقتصادي على التوالي، و قد قام التحليل الإقتصادي القياسي بإدراج هذه المتغيرات معا و نمذجتها بهدف قياس تأثير الإيداع على الدخل و النمو افقتصادي (نموذج Solow ، نموذج Lucas و نموذج MRW)، فضلا عن تحليل تأثير الدخل على معدلات إيداع العائلات (Edwards 1996, Masson Etal 1995) وعليه نقوم بإدراج التغير السلبي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمحدد إقتصادي لإيداع الأسر. في سياق آخر، من خلال حالة التوازن و اللاتوازن التي تميز الإقتصاد الكلي و السياسات المالية و الإجتماعية للنظام افقتصادي، هناك إشارات على وجود علاقة بين الإيداع و معدل التضخم. فوجود مستوى منخفض من التضخم هو الهدف الرئيسي للإقتصادي الكلي في معظم البلدان لوجود العدي من التكاليف الإقتصادية للتضخم المرتفع (إرتفاع إستخدام السلع المعمرة على حساب الإيداع ، لكن التحليل التاريخي يشير إلى العلاقة بين معدل التضخم و معدل الإيداع مع وجود إستنتاجات متناقضة تماما. ففي الولايات المتحدة، خلال أنظمة الركود الإقتصادي (2008-2009) زاد معدل التضخم بصفة غير متوقعة بنسبة 1% ما يعني زيادة النفقات الخاصة بشراء السلع ب 109 دولار أمريكي. حيث يمكن تتبع الأثر المشروط الممارس للتضخم على سلوك الإيداع على المدى الطويل. ما بين (1955-1964) سجل معدل التضخم قيمة 1.4% فأثر على إيداع الأمريكيين لكن بمستوى أقل مقارنة بفترة (1965-1974) عندما سجل التضخم نسبة 4.7% و إرتفع معدل التضخم ليصل إلى 5.8% و 6.9% . و بما ان أدوات السياسة المالية التي تحفز الإيداع هي معدل الفائدة على المدى الطويل فيتم تضمينها كمغير مفسر إلى جانب معدل التضخم.

أما فيما يخص العوامل الديمغرافية و الاجتماعية، يشير نموذج دورة الحياة إلى دور العامل الديمغرافي على معدل الإدخار. فتطور العمر المتوقع إلى جانب متغيرات ديمغرافية أخرى " عدد استفحال ظاهرة الشيخوخة الديمغرافية"، فالأفراد يدركون أنهم سيعيشون مدة أطول و بالتالي سيتبنون سلوكا إدخارا وفقا لهذا التصور. أما معدل الإعالة (يعتبر متغير ديمغرافي) فهو محدد للإدخار في الدراسات التجريبية و أخيرا يتم إدراج متغير نسبة السكان في المناطق الحضرية. أما فيما يخص البيانات المستخدمة في الدراسة، سنعتمد على العديد من المصادر كالبנק العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (1980 - 2012).

4.3. النتائج التجريبية العامة

سنستخدم في الدراسة منهجية الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag , ARDL) كأحد إختبارات التكامل المشترك الأكثر شيوعا خلال السنوات القليلة الماضية لتقدير محددات إدخار الأسر في الجزائر. و على هذا الأساس يتم إختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية ARDL بتقدير نموذج UECM بالصيغة التالية:

$$\Delta HS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta HS_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i \Delta RG_{t-i} + \sum_{i=0}^m \phi_i \Delta RI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_i \Delta PPR_{t-i} + \sum_{i=0}^s \eta_i \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=0}^z \nu_i \Delta RDE_{t-i} + \sum_{i=0}^T \sigma_i \Delta LE_{t-i} + \lambda_1 HS_{t-1} + \lambda_2 RG_{t-1} + \lambda_3 RI_{t-1} + \lambda_4 PPR_{t-1} + \lambda_5 IR_{t-1} + \lambda_6 RDE_{t-1} + \lambda_7 LE_{t-1} + \epsilon_t$$

و لإجراء إختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج ، تتم صياغة الفروض كالاتي :

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = \lambda_6 = \lambda_7 = 0$

مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك

$$H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq \lambda_6 \neq \lambda_7 \neq 0$$

يتم تقدير نموذج UECM وفقا لأسلوب ARDL باستخدام برنامج Microfit 5.1 ليتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي.

الجدول (4): نتائج تقدير نموذج ARDL (1.1.0.0.0.0.0)

HS(-1)	0.71	0.19	3.58(0.02)
RG	0.9	0.48	1.89(0.074)
RG(-1)	0.056	0.11	0.49(0.65)
RI	-0.24	0.1	-2.22(0.039)
PPR	8.04	4.04	1.98(0.062)
IR	-0.31	0.14	-2.20(0.041)

RDE	-120.51	38.41	-3.13(0.06)
LE	-318.29	115.72	-2.75(0.013)
C	1109.6	496.984	2.23(0.039)
$R^2=0.96$			
F-Stat			
39.46(0.000)			
Durbin h-Stat -			
0.89 (0.73)			

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول (4) إلى الجودة النسبية العالية للنموذج من خلال معامل التحديد ($R^2=0.96$) المرتفعة مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر 96% من المتغيرات الحاصلة في معدل إدخار العائلات، كما تشير النتائج أيضا على المعنوية العالية للنموذج حيث بلغت قيمة إختبار F.Stat لمعنوية معامل التحديد 39.46 و هي معنوية عند مستوى حلالة أقل تعبير من 1 %. و تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي بإستخدام إحصائية Durbin.h.stat حيث أن قيمة الإحصائية بمستوى دلالة 0.73 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة "عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي" لبواقي معادلة الانحدار .

و للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج، يتم الإستعانة بمنهجية إختبار الحدود. حيث يظهر ان قيمة F.Stat المحسوبة تساوي 4.49 أكبر من قيمتها المحسوبة عند مستوى دلالة 5% (أنظر الجدول) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة "عدم وجود تكامل مشترك" و وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

F-Stat	95% LowerBound	95% UpperBound
4.49	2.93	4.37

و بالنظر إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات كالتالي:

$$HS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i HS_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i RG_{t-i} + \sum_{i=0}^m \phi_i RI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_i PPR_{t-i} + \sum_{i=0}^s \theta_i IR_{t-i} + \sum_{i=0}^z \gamma_i RDE_{t-i} + \sum_{i=0}^T \sigma_i LE_{t-i} + \varepsilon_t$$

يتم تقييم نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل في الجدول التالي:

الجدول (5): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج $ARDL(1,1,0,0,0,0)$

Regression	Coefficient	Standard Error	T-Ratio (Prob)
RG	1.53	0.84	1.82 (0.85)
RI	-0.31	0.26	-2.81 (0.05)
PPR	12.86	8.26	1.55 (0.138)
IR	-1.15	0.38	-2.07 (0.08)
RDE	-35.73	54.75	-0.65 (0.522)
LE	-34.47	10.11	-1.8 (0.08)
C	1874.3	1158.8	1.61 (0.123)

من خلال الجدول تبين ان المتغير المستقل الرئيسي الذي يمثل النمو الإقتصادي ليس له تأثير معنوي إحصائي على الميل نحو الإدخار في الجزائر ما يعني أن الإزدهار الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الإستهلاك على حساب الإدخار، بينما في أوقات الركود تحفز مدخرات العائلات. أما متغير الفائدة على المدى الطويل (و الذي يعتبر الأداة الرئيسية لتحفيز الإدخار الأسر) ظهر أنه يمارس تأثيرا معنويا عكسيا على الإدخار، حيث أن زيادة معدل الفائدة ب 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل الإدخار ب 1.15% و هذا راجع إلى المعتقد الديني (الثقافي) لدى غالبية الجزائريين الذين يعتبرون سعر الفائدة ربا محرمة حسب تعاليم الدين الإسلامي و بالتالي لا يوجد حافز لدى الجزائريين لإدخار أموالهم حتى مع ارتفاع سعر الفائدة. كما تشير النتائج أيضا إلى زيادة التضخم الذي يسبب إنخفاض مدخرات الأسر ب 0.31% على المدى الطويل و هي نتيجة تتوافق مع دراسات: Corbox & Schmidt Hebbel (1991), Masson et Al (1998), Haque et Al (1999), Athukorilo and Asi (2003) و Aisha & Leashid (2013) بشكل مماثل، و يشير معامل نسبة الإعالة إلى إنخفاض إدخار العائلات على المدى الطويل و هي نتيجة تتوافق أيضا مع العديد من الدراسات التجريبية الحديثة: Abdul Malik and Ahomad et Al (2007), Baharumshah, Bosworth and Codorow Reich (2006). على المدى الطويل، ظهر أن العمر المتوقع يؤثر سلبا على سلوك الإدخار الأسري. أما بالنسبة لسكان الحضر فإنه يمارس تأثيرا إيجابيا لكنه ليس معنوي ما يتزافق مع دراسات (Aron & Mihaescu (2012 الذي كشف ان زيادة العمر المتوقع في هولندا بعام سيؤدي إلى إنخفاض معدل الإدخار ب 1%. و بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل، يتم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع وفقا للصيغة التالية:

$$\Delta HS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta HS_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i \Delta RG_t + \sum_{i=0}^m \phi_i \Delta RI_t + \sum_{i=0}^n \gamma_i \Delta PPR_t + \sum_{i=0}^s \eta_i \Delta NR_t + \sum_{i=0}^z \nu_i \Delta RDE_t + \sum_{i=0}^T \sigma_i \Delta LE_t + \varepsilon_t$$

و يظهر الجدول أدناه مروونات المدى القصير :

الجدول (6): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج ARDL (1,1,0,0,0,0,0)

Regression	Coefficient	Std.Error	T-Ratio (Prob)
dRG	0.9	0.48	1.89(0.071)
dRI	0.05	0.11	0.497(0.624)
dPPR	-0.43	4.02	-0.1(0.916)
dIR	-0.31	0.14	-2.2(0.038)
dRDE	99.35	38.28	2.59(0.16)
dLE	244.65	99.62	2.45(0.022)
ecm(-1)	-0.59	0.18	-3.12(0.05)

على عكس المدى الطويل يمارس النمو الإقتصادي تأثيرا إيجابيا معنويا على السلوك الإذخاري لدى العائلات، حيث أن زيادة معدل الإذخار ب 0.9% على المدى القصير و يبدو هذا منطقيا بالنظر إلى الإقتصاد الذي يرى أن نمو دخل العائلات لن يؤدي إلى زيادة فورية في الإستهلاك بل تقوم هذه الأسر بإذخار جزء من هذه الزيادة على المدى القصير. بمعنى ان نمو الدخل مع تأخر الإستجابة في الإستهلاك يؤدي إلى إرتفاعالإذخارات. بالنسبة لسعر الفائدة لا يزال يؤثر سلبا على معدلات الإذخار ، أما فيما يخص معدل التضخم و نسبة السكان في الحضر في يمارسان اي تأثير معنوي على معدل الإذخار. على عكس معدل الإعالة الذي أشار معاملته إلى وجود تأثير إيجابي معنوي على معدل الإذخار لدى الأسر في الجزائر على المدى القصير، إلى جانب العمر المتوقع الذي بدوره يؤثر إيجابيا على الإذخار. من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة متغير إذخار العائلات عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة إختلال التوازن في الفترة (t-1) تقدر ب (-0.59) و التي تعد معامل تعديل عالي بنسبية، كما يظهر معنوية معامل حد الخطأ (عند مستوى دلالة 1%) عن وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات التفسيرية إلى معدل إذخار العائلات (المتغير التابع).

نتائج الإختبارات الشخصية

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية تم إجراء الإختبارات الشخصية التي توضحها نتائج الجدول (7)

الجدول (7): الاختبارات التشخيصية

Test Statistics	LM Version	F Version
Serial Correlation	1.53 (0.216)	0.828(0.376)
FunctionalForm	0.213 (0.644)	0.11(0.743)
Normality	0.573 (0.751)	Not applicable
Heteroscedasticity	0.516 (0.472)	0.492 (0.488)

يشير إختبار الارتباط التسلسلي LM test بين الأخطاء العشوائية التي قيمته الإحصائية F بلغت 0.82 عند مستوى معنوية 0.37 مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار. أما إختبار Ramsey Reset الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تقدير النموذج من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج . بيبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل و ذلك بدلالة إحصائية F (0.11 بمستوى معنوية 0.743) من أجل فرضية عدم "لاتعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد". إختبار Normality ل

JarqueBéra الخاص بالتوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الإنحدار تظهر عدم رفض فرضية عدم القائلة أن بواقي معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا حيث بلغت قيمة F.Stat حدود 0.5 عند مستوى معنوية 0.75، أما إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ بإستخدام إختبار ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي ARCH test توضح لنا إمكانية قبول فرضية عدم حول ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

خاتمة

من خلال ما تناولنا في المحورين، نلاحظ أنه تم إعطاء نظرة شاملة جزئيا لمفهوم الادخار ومعانيه ، نظرا لاتساع مفاهيمه وتعدددها لأهميته الكبرى فيالعمليات الاقتصادية بإعتباره يساهم مساهمة فعالة في المشروعات التنموية ،أُضيف إلى ذلك الأنواع المختلفة للادخار من حيث طبيعة المدخرات من جهة و الحدود الجغرافية للدولة (الادخار المحلي، الادخار القومي) منجهة أخرى.ونظرا لأهمية المدخرات في التنمية والإنعاش الإقتصادي أصبحت محل إهتمام و بحثلعلماء الإقتصاد الذين أبرزوا العلاقة الوطيدة بين الإدخار وكل من الإستثمار و الإستهلاك.و إنطلاقا من أن الإدخار هو المصدر الأساسي للإستثمار إلا أن النظم الإقتصادية إختلفت حول العوامل المحددة لهذه العلاقة ، فالكلاسيكيون يرون أن المدخرات تتوجه نحو الإستثمارات عن طريق سعر الفائدة . في حين إنتقدكينز هذا الرأي و إهتم بالدخل ، حيث يرى أن الإستثمار يتغير طرديا مع الدخل ، كما نجد أن الدخل هو الركيزة الأساسية التي تحدد العلاقة بين الإدخار و الإستهلاك ، و رغم إختلاف وجهات نظر علماء

الإقتصاد حول العلاقات الإقتصادية التي تؤثر على الإدخار، إلا أنهم اتفقوا على أهميته للمساهمة في زيادة الدخل القومي. و من خلال دراستنا توصلنا إلى:

و من خلال هذه الورقة البحثية التي قمنا بها توصلنا إلى بعض النتائج التي نوجزها في النقاط التالية:

- تطوير النظام المصرفي الجزائري و القيام بعمليات الخصخصة بشكل سريع من اجل تقديم تسهيلات و خدمات ائتمان و ادخار أفضل للزبائن.
- توفير الحماية و الأمان للزبائن عند وضع مدخراتهم في البنوك حتى لا تعاد أزمة بنك الخليفة مرة أخرى.

الهوامش

- (1)- د. محمد يسرى إبراهيم دعبس: التربية الادخارية و التنمية الشاملة : رؤية في الإنترولوجيا الاقتصادية، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية (4)، مصر العربية، 1996، ص: 13 .
- (2)- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات: مفاهيم و نظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، دار وائل للنشر، ط1، عمان- الأردن، 2004، ص: 139.
- (3)-Jean Rivoire, L'épargne que sais-je ?, Paris : presse universitaire de France, 1981, p4.
- (4)- محمد عبد العزيز العجمية و آخرون: التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية و نظرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 198
- (5)- سليمان الثيان: الإدخار.. ثقافة مجتمع و إقتصاد دولة، مقال في مجلة عاكظ، العدد 4866 الصادرة على الموقع: <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141013/> ، تاريخ الزيارة: 2016/07/16، على الساعة 18:29.
- (6)- سليمان الثيان: الإدخار ثقافة مجتمع و إقتصاد دولة، مرجع سابق.
- (7)- مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، معلومات مأخوذة من برنامج "الإقتصاد و الناس"، مجلة تلفزيونية على موقع <http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2016/1/2/> ، تاريخ الزيارة: 2016/01/19، على الساعة 09:50.
- (*)- SMG Insight/YouGov : شركة إستبيان فرنسية و شركة لدراسة الأسواق.

Damien Duran : **La moitié des français épargnent moins de 50 euros par (8)- mois**, Article paru dans la revue Le Figaro du 07/10/2015 du site :

<http://www.lefigaro.fr/placement/2015/10/07/05>, visité le 22/01/2016 à 17:43

(9)- شاكِر القزويني : **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989 ، ص36.

(10)- ماري براديل بيار: **الادخار والاستثمار**، ترجمة نهاد رضا، بيروت ؛ القاهرة : دار الأنوار، ط1، 1966، ص: 22.

(1)-M.Gheraout : **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes**,Alger, édition GAL, 2004, p1